ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً... وكان يُفزع إلى فتياه في الطب كما يُفزع إلى فتياه في الفقه، وحُمدت سيرته في القضاء بقرطبة وحدّث وسمع منه أبو بكر ابن جمهور وغيره([687]). قد نُصب قاضياً لإشبيلية سنة 565([688])، وقد اجتمع له قضاء الأندلس والمغرب، وهو دون الخامسة والثلاثين([689])، وإن «يوسف بن تاشفين» دعاه إلى مراكش وعينه طبيبه الأول بدلاً من ابن طفيل، ثم ولاه منصب «قاضي الجماعة» الرفيع الذي كان يشغله أبوه وجده([690])، وصنف ابن رشد في أول كتابه «فصل المقال» هكذا: «قال الفقيه الأجل العلامة الكبير، القاضي الأعدل...»([691]) وتابع الحفيد جده في الاتجاه إلى الفقه المقارن، سوى أن الجد ـ كما عرفنا من خلال كتبه ـ كان مختصاً بعلم الخلاف، دون القِران ـ لو صح هذا التعبير ـ أي أنه تصدى لمسائل الخلاف، حماية للمذهب المالكي، ورداً على غيره من المذاهب وعلى المذهب الحنفي بالخصوص، في حين أن الحفيد لم يدخل علم مسائل الخلاف ليثبت مذهباً خاصاً ويبطل غيره، بل دخل فيها ليقارن بينها ويضع إصبعه ـ كما يأتي ـ على نكات الخلاف دليلاً ومدلولاً ليس إلا، وهو يُعدّ رائد مدرسة الفقه المقارن، وكان بحقّ في طليعة من ولج هذا الميدان بحياد تام، فهو لا يعرف سوى